



المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
«ملف»

ورشة المنامة والمقدمات الاقتصادية لصفحة القرن . . اوسلو نموذجا!

فتحي كليب / عضو المكتب السياسي
للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

سلسلة «كراسات ملف»

العدد السابع والعشرون - تموز (يوليو) ٢٠١٩

**ورشة المناامة والمقدمات
الاقتصادية لصفقة القرن ..
اوسلو نموذجا**

المحتويات

- ٧ هذا الكراس
- ٩ توطئة
- ١٥ نموذج اوسلو الاقتصادي والفشل الذريع
- ٢٧ الخطة الامريكية . . معطيات وأرقام

هذا «الكراس»

■ «ورشة المنامة»، يومي ٢٥ و٢٦/٦/٢٠١٩، تحت شعار «السلام من أجل الإزدهار»، ليست مجرد حدث عابر، بل هي محطة كبرى، من محطات «صفقة ترامب - نتنياهو»، التي تتقدم في خطوات متلاحقة على طريق تصفية المسألة الوطنية الفلسطينية، وإقامة «دولة إسرائيل الكبرى»، عبر ضم القدس والضفة الفلسطينية والجولان السوري المحتل، ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية والضغط على الأردن، لتعديل معاهدة وادي عربة، بما يضمن بقاء الوجود الإستعماري الإستيطني الإسرائيلي، في وادي الغور، وصولاً إلى بلدة «كريمة» الأردنية، بدواعي أمنية واهية.

إذا كانت «صفقة ترامب - نتنياهو» لم تكشف عن مضمونها السياسي بعد، فإن الخطوات التطبيقية، وسلسلة تصريحات نتنياهو، رئيس حكومة إسرائيل، المدعومة من الثلاثي جاريد كوشنر، وجيسون غرينبلات، وديفيد فريدمان، عراقي «الصفقة»، كشفت ملامحها الكبرى، القائمة على مبدأ «كل شيء لإسرائيل» و«لا شيء للفلسطينيين». وما جاء في ورشة البحرين، من وعود مالية، ولمدة عشر سنوات ستوفر للفلسطينيين «حياة كريمة»، و«ازدهاراً اقتصادياً» ليس في حقيقته سوى أكلوبة كبرى، خاصة وأن الأموال لم تتوفر بعد (وقد لا تتوفر) وثانياً لأن المطلوب من الفلسطينيين التخلي عن كل شيء مقابل هذه الوعود. وهي أدنى من الرشوة بكثير.

وأن يصدر عدد من «كراس ملف» يتناول جانباً من ورشة البحرين، فهو جهد يندرج في إطار الجهود المتواصلة «للمركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» في تفاعله النشط مع الحدث الفلسطيني، إن في سلسلة «كراس ملف» أو في باقي سلسلاته الأخرى، التي تصدر سنوياً في كتب، باتت تحتل في عالم الفكر السياسي الفلسطيني موقعاً متقدماً ■

(ملف)

توطئة

لا يختلف اثنان على ان الاحتلال الاسرائيلي، بسياساته وممارساته خلال فترة زادت عن ربع قرن، هو السبب الاساس في كل ما يعيشه الشعب الفلسطيني من معاناة على مختلف الاصعدة خاصه السياسية والاقتصادية. إلا ان الخطة الاقتصادية الامريكية التي عرضها مستشار الرئيس الامريكي غاريد كوشنير في «ورشه المنامة الاقتصادية» تتجاهل هذا الواقع وتتطلق من فرضية صفرية مكثفية بطرح طموحات وتطلعات دون ربطها بالقدرة على امكانية تطبيقها واقعا على الارض..

انتظر العالم والمنطقة فترة امتدت لأكثر من عام تخللها حملة سياسية وإعلامية ضخمة اشرفت عليها الادارة الامريكية، ليخرج الجانب الاقتصادي من صفقة ترامب - نتتياهو الى النور في ورشة عمل عقدت في العاصمة البحرينية المنامة تحت شعار «السلام من اجل الازدهار»، ليتضح حقيقة الكذبة الكبيرة التي بنت عليها الولايات المتحدة مشروعها السياسي بخلفية «أن الاقتصاد شرط مسبق لتحقيق السلام.. وإن التوافق حول مسار اقتصادي شرط مسبق وضروري لحل المسائل السياسية التي لم يتم إيجاد حل لها» وفق ما جاء في المؤتمر الصحفي لمستشار الرئيس الامريكي الذي عقد بعد انتهاء اعمال الورشة والذي جاء حافلا بسيل من الاكاذيب والوعود وحتى المعلومات المزيفة عن واقع الاقتصاد الفلسطيني والاراضي الفلسطينية المحتلة، ما يؤكد صحة التخوفات من ان تكون ورشة المنامة جسرا لشطب القضية الفلسطينية بجميع عناوينها..

قد تكون هذه الفعالية هي الاكثر هزلة وفشلا بين جميع الفعاليات التي اشرفت عليها او دعت اليها الادارة الامريكية منذ زمن. فالتمثيل العربي والدولي كان هشاً ومنخفضاً، ومواقف القوى الدولية الرئيسية تراوحت بين رافض لها (روسيا والصين

وعدد من الدول العربية) وغير متحمس (الاتحاد الاوروبي) والاهم من ذلك غياب الطرف الاساس وهو الشعب الفلسطيني الذي توحد بمختلف اطرافه السياسية في رفضه لهذه الورشة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مشروع سياسي يتطابق في جميع تفصيلاته مع الموقف الاسرائيلي..

انعدت الورشة، التي كان يؤمل لها ان تكون نقطة انطلاق للدخول في معالجة القضايا السياسية، بشكل يخالف بل يتناقض بشكل كلي مع اعراف سارت عليها العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي عادة ما تسمى بـ «اجراءات بناء الثقة» بين الطرفين او الاطراف المتصارعة، وهنا يمكن الاشارة الى جملة ملاحظات سريعة حكمت هذا المشروع وطريقة طرحه للعالم:

١) طرحت الولايات المتحدة مشروعها للتطبيق الفوري وبالقوة، رافضة اية امكانية للحوار او التطوير والتعديل عليه. بل هي بدأت بشكل فعلي في تطبيق الجزء الاساسي من مشروعها وطلبت من الجميع ان يسير خلفها، بغض النظر عن تناقضه مع الحقوق الاساسية لاحد اطراف المشروع.

٢) انطلقت الادارة الامريكية في مشروعها السياسي - الاقتصادي من اعترافها بكل ما تم فرضه من امر واقع اسرائيلي فوق ارض الضفة والذي هو موضع رفض فلسطيني خاصة ما يتعلق بقضايا الاستيطان وقانون القومية اليهودي وغيرها من اجراءات اسرائيلية آحادية الجانب..

٣) لم تراع هذه الادارة أن هناك اتفاقيات موقعة بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وان احد هذين الطرفين التزم بشكل دقيق بتنفيذ ما عليه من التزامات فيما رفض الطرف الآخر تطبيق ما عليه.

٤) وضعت جانبا مبادئ القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة وتكررت لكل حقوق الشعب الفلسطيني معتبرة ان القضية الفلسطينية والصراع العربي والفلسطيني الاسرائيلي ينطلق من لحظة بدء تطبيق المشروع الامريكي الاسرائيلي..

٥) اعتبار المساعدات الاقتصادية بديلا للحقوق السياسية وربط هذه المساعدات بالموافقة على ما تطرحه الادارة الامريكية من مشاريع حلول حتى لو كانت تتناقض مع مصالح الطرف الآخر .

في الشكل اختارت الادارة الامريكية عنوانا براقا وجاذبا لمؤتمرها «سلام وازدهار» . وهذا العنوان بحد ذاته يحمل مضمونا مخادعا وكاذبا، إذ انه يفترض ان السلام في شقه السياسي يمكن ان يتحقق اذا ما تم انجاز البعد الاقتصادي الذي سينقل «فلسطين الجديدة» وبقيّة دول المنطقة من طور التخلف والفساد والدكتاتورية الى طور الحداثة والرفاه الاجتماعي والإزدهار الاقتصادي .

اما في المضمون، فان ما اعلنته وفعلته الادارة الامريكية كان ابتزازا سياسيا مكشوفاً، وفقا لما اعلنه الرئيس الامريكي صراحة عشية الاعتراف بالقدس عاصمة للمحتل الاسرائيلي «ندفع للفلسطينيين مئات ملايين الدولارات سنويا ولا نلقى اي تقدير او احترام» . إذ ان المطلوب اثمان سياسية مقابل جرعات المعونات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة وليس كما يقول وزير خارجية البحرين بأن ورشة المناامة الاقتصادية هي لدعم الاقتصاد الفلسطيني.. وحتى لو توافرت حسن النية، وهي ليست موجودة، فالسؤال هو كيف تعقد قمة اقتصادية لدعم الاقتصاد الفلسطيني بدون وجود الطرف الاساس المعني بهذا الدعم سواء لجهة تحديد الاحتياجات والاولويات او لجهة وضع البرامج والخطط التي تحدد اتجاه الدعم وقنواته..؟

ان محاولة ايهام العالم بمنافع وفوائد السلام امر خبره الفلسطينيون مع اتفاق اوسلو، كما خبره ايضا مع المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي عقد عام ١٩٩٤ برعاية مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي والمنتمى الاقتصادي الدولي، وحضرته وفود رسمية من ٦٠ دولة وكان هدفه التطيع الاقتصادي مع اسرائيل وجعلها كيانا طبيعيا في المنطقة. غير ان النتيجة، على المستوى الفلسطيني، كانت كوارث ومأساة اقتصادية، وسياسية، بكل المقاييس.

ويجمع خبراء الاقتصاد، حتى المؤسسات المالية الدولية، بأن السبب الرئيسي لتهور الأوضاع الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية هو وجود الاحتلال، سياساته وبممارساته التي ضربت وانهدت جميع البنى الاقتصادية، وغطت عشرات الخطط التنموية سواء تلك التي وضعت من قبل اقتصاديين فلسطينيين او من قبل مؤسسات مالية دولية حتى وصل الامر بالبنك الدولي قوله «لو رفعت اسرائيل قبضتها عن مناطق السلطة لتضاعف النمو السنوي ثلاث مرات»، اي ان السبب الحقيقي لجميع مشكلات الفلسطينيين الاقتصادية والسياسية هو اولا واخيرا وجود الاحتلال الاسرائيلي، وبالتالي فان اي حلول سياسية واقتصادية لا تضع في اولوياتها رحيل الاحتلال من فوق الارض الفلسطينية ستكون مجرد مضيعة للوقت ليس الا..

هي ليست المرة الاولى التي تربط فيها الولايات المتحدة المسارات الاقتصادية والسياسية بعضها ببعض وتشترب بأن تقدم المسار الاول يكون مرهونا بالنجاحات المحققة في المسار الثاني. هذا ما تدلل عليه وتؤكده تجربة اكثر من ربع قرن من التسوية السياسية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. بل يمكن القول ان جميع تفاصيل العملية الاقتصادية في المناطق الخاضعة اقتصاديا للسلطة الفلسطينية كانت تتم باشراف مباشر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي تعتبر الذراع المالي الذي تمارس من خلالها وزارة الخارجية الامريكية ضغوطها على العديد من دول العالم، ومنها السلطة الفلسطينية، وهي تخضع لاشرف مباشر من الرئيس ومن وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي الأمريكي وتعمل على تنفيذ برامجها واجنداتها وفقا لسياسات وتوجهات وزارة الخارجية.

وبنتيجة السياسات التي اشرفت عليها هذه الوكالة، فقد ورثت السلطة الفلسطينية اقتصادا تابعا ومشوها ومرتبطا بشكل كلي بالاقتصاد الاسرائيلي. وما قدم من مساعدات دولية على مدار سنوات التسوية السياسية كان الهدف منه

ليس بناء اقتصاد فلسطيني قوي ومنتج، بل اقتصاد مسيطر عليه امريكي بأهم قطاعاته، خوفا من تداعيات سقوط وانهيار السلطة وما يمكن ان يسببه ذلك من مشكلات تتعدى الجوانب الاقتصادية لتطال الابعاد السياسية والامنية.

وليس صحيحا القول ان الادارة الامريكية تريد إظهار الفوائد المحتملة للسلام وبناء المصادقية مع الفلسطينيين اولا ثم تنتقل إلى العناصر السياسية من خطتها، خاصة أنها بدأت، بشكل فعلي، في ممارسة ضغوطها الاقتصادية على الفلسطينيين قبل ان تعلن الجانب الاقتصادي من خطتها السياسية.. ولم يعد يجدي نفعا الحديث عن مكاسب وفوائد اقتصادية لعملية سياسية حيكّت خطوطها الاساسية من قبل الولايات المتحدة واسرائيل. فكيف يمكن لفلسطيني او لعراق ان يصدق ان الولايات المتحدة تضع نصب اعينها دعم الاقتصاد الفلسطيني مقارنة بما اتخذته من قرارات هدفت لابتنزاز الشعب الفلسطيني سياسيا.. بل مارست سياسة العقاب الجماعي الاقتصادي ضد الشعب الفلسطيني لالشيء سوى لأنه لم يوافق على مشروعها السياسي الذي لا ينسجم والحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية..

فهي التي حاربت الفلسطينيين في صحتهم وتعليمهم ولقمة عيشهم منذ اللحظة الاولى لتسلم الادارة الامريكية مهامها سواء بقطع ما كانت تقدمه من مساهمات مالية لموازنة وكالة الغوث والبالغة نحو (٣٦٨) مليون دولار سنويا، وهي التي اوقفت دعمها للسلطة الفلسطينية، باستثناء الاجهزة الامنية (٢٥٠) مليون دولار، كما قطعت المساعدات عن عدد من المؤسسات والجمعيات الفلسطينية (نحو ٢٢٥ مليون دولار) هذا اضافة الى وقف تحويل الاموال التي كانت مخصصة لبعض الخدمات الصحية (٩٠ مليون دولار) اضافة بعض قنوات الدعم الجانبي والمباشر والمتعلق بتنفيذ مشاريع معينة بشكل مباشر.. بل والاهم من ذلك ان وكالة (USAID) ومنذ بدء الاجراءات الامريكية تركت خلفها نحو (١٢٠) مشروعا تمويلا قيد الانشاء معلقا ورحلت، وهي مشاريع جوهرية وهامة وتتعلق

بقضايا البنى التحتية والصحة والتعليم وغير ذلك من مرافق.

ان الحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان هي ان الولايات المتحدة واسرائيل هما من تسببتا في كل الأزمات الاقتصادية الفلسطينية، سواء عبر تعطيلهما المباشر للمساعدات المختلفة التي تتلقاها السلطة الفلسطينية او عبر ضرب المرتكزات والبنى الاقتصادية الفلسطينية، اضافة الى سياسة الابتزاز الساسي والمالي للسلطة الفلسطينية من قبل اسرائيل عبر حجز واقتطاع وسرقة اموال المقاصة، وجعل امر فكاك الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الفلسطيني امر بالغ الصعوبة بل امرا مستحيلا..

نموذج اوسلو الاقتصادي والفشل الذريع

ما طرحه مستشار الرئيس الامريكى اثناء وبعد «ورشة المنامة الاقتصادية» في (٢٥ حزيران) حول الجانب الاقتصادي من صفقة ترامب - نتنياهو بالربط بين السياسة والاقتصاد ليس الاول من نوعه، بل سبق لادارات امريكية سابقة ان اتبعت هذه الطريقة في طرحها للمشاريع السياسية. ويعودة بسيطة الى التاريخ يتأكد بأن هناك الكثير من السوابق في سياسات الادارات الامريكية المتعاقبة تؤكد ان الادارة الحالية تسير على ذات النهج بالربط ما بين الاقتصاد والسياسة وتقديم الاقتصاد كرشى لتحقيق نتائج سياسية. ينطبق هذا الامر على عهود الرؤساء: ادارة جيمي كارتر التي تبنت استراتيجية «السعداء والتعساء»، ادارة رونالد ريغان التي طرحت نظرية «نوعية الحياة» عبر تقديم الحلول الاقتصادية على الحلول السياسية، اما إدارتا جورج بوش الابن وبارك أوباما فقد ركزا على الجوانب الامنية وفق نظرية «الامن مقابل الغذاء».

هذا الربط شكل الركيزة الاساس لاتفاقية اوسلو التي قامت على هذه الفرضية. فنص الملحق الرابع منها على «تعاون اقليمي ودعوات للمجتمع الدولي لتقديم المساعدات للفلسطينيين والاردن واسرائيل وللاقليم ككل». ولهذه الغاية عقد اول مؤتمر للدول المانحة في العاصمة الامريكية في تشرين الاول ١٩٩٣ اي بعد ايام فقط على توقيع اتفاقية اوسلو وبمشاركة ٤٢ دولة وجهة مانحة.

كان هدف المؤتمر بشكل اساسي، وفقا لوثائقه، حشد المساعدات للشعب الفلسطيني ولعملية السلام ووضع آلية لتنسيق المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية، وذلك لتمكينها من إدارة المناطق الفلسطينية التي ستؤول إليها بموجب الاتفاقيات السياسية مع الجانب الإسرائيلي. وقد تعهد المشاركون في المؤتمر

حينها بتقديم ٢,٤ مليارات دولار للفلسطينيين على مدار خمسة اعوام (١٩٩٣ - ١٩٩٨)، واتفقوا على تأسيس مجموعة دولية من ١٥ دولة ومؤسسة مالية ترأسها النزويج وكانت وظيفتها تنسيق المساعدات التنموية الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني..

اما الملحق الثالث من الاتفاقية، فقد جاء اكثر وضوحا وحدد بالتفصيل اوجه التعاون الاقتصادي بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، فاتفق على تشكيل « لجنة إسرائيلية - فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادي تركز عملها على التعاون في مجالات: تنمية الموارد المائية، الكهرباء، البنى التحتية، تطوير الطاقة، النقل والاتصالات، التجارة، لتطوير الصناعة، تنمية الطاقات البشرية، حماية البيئة، قضايا الاتصال ووسائل الإعلام.. وعلى هذه القاعدة، عملت الولايات المتحدة وشجعت الدول الكبرى والمؤسسات الدولية على تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية تحت شعار «الاستثمار في السلام» الذي كان شعارا لخطة طموحة اعدت من قبل البنك الدولي ووظيفتها تحديد اوجه الاتفاق وتوجيه الدول المانحة الى الاحتياجات الرئيسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة للشعب الفلسطيني. فاغدقت المساعدات والهبات المالية على المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية بشكل سخي، وخلال ثمانية عشرة سنة (١٩٩٣ - ٢٠١١)، قدمت الدول المانحة لمناطق السلطة الفلسطينية نحو (٢٣) مليار دولار ما جعل فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة من اكثر الشعوب تلقيا للمساعدات الاقتصادية في العالم من حيث نصيب الفرد (٣٦٠ دولاراً للفرد سنويا كمعدل وسطي)..

بدورها ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية ان الدول المانحة قدمت للاراضي الفلسطينية المحتلة نحو (٣٥) مليار دولار في الفترة بين عامي (١٩٩٣ - ٢٠١٦). هذا الرقم يتقاطع مع المعطيات التي اوردها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكدار إذ اشار الى أن إجمالي المنح والمساعدات الخارجية الموجهة لفلسطين، بلغت ٣٥,٤ مليار دولار خلال اعوام

١٩٩٤ - ٢٠١٧، وهي تشمل مختلف المساعدات سواء تلك المتعلقة بالموازنة العامة أو بالمساعدات المقدمة لمختلف القطاعات.

لكن رغم هذه الارقام الضخمة، فلم يتحسن الواقع الاقتصادي للفلسطينيين، بل زادت اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية سوءاً، واصبحوا يعتمدون في معيشتهم على ما تقدمه لهم الدول المانحة وعلى اموال المقاصة التي تستقطعه اسرائيل كعائدات ضريبية من التجار الفلسطينيين لحساب السلطة الفلسطينية والتي دائماً ما تكون مصدراً لايتزاز سياسي امام كل قضية سياسية لا تعجب اسرائيل.. هذا اضافة الى ارتفاع نسب الدين العام وزيادة عدد العاطلين عن العمل وارتفاع ارقام الديون الشخصية للبنوك بسبب سهولة الحصول على القروض الاستهلاكية.. ناهيك عن ضرب المحاصيل الزراعية وتدمير المصانع ومصادرة الاراضي وبناء المزيد من المستوطنات التي تضاعفت بما يزيد عن عشرة اضعاف عما كانت عليه قبل العام ١٩٩٣..

انطلاقاً من ذلك، فان خطأ الفلسطينيين خلال عملية اوسلو كانت الموافقة على الربط ما بين السياسي والاقتصادي حيث كان اتفاق باريس الاقتصادي لعام ١٩٩٥ هو النتيجة الأسوأ لهذا الاسلوب في معالجة قضايا الصراع مع اسرائيل. واليوم يشير الواقع الميداني الى ان اسرائيل حققت في السياسة ما ارادت وابتقت الاقتصاد الفلسطيني رهينة لسياساتها، بينما الفلسطينيون لا زالوا اسرى السياسة والاقتصاد في آن، ولم يعد ممكناً تصحيح الخلل والتشوّهات التي باءت تنخر الجسد الفلسطيني، خاصة وان كل المحاولات التي بذلت في اوقات سابقة لمعالجة ما سببته سياسة اسرائيل باءت بالفشل وباءت الحقيقة الوحيدة امام الجميع هي انه لا يمكن بناء اقتصاد سليم ومعافى ومستقل في ظل الوجود المادي للاحتلال..

ووفقاً لاتفاق اوسلو ٢، فقد تم تقسيم الاراضي الفلسطينية المحتلة الى ثلاثة مناطق لكل منها نظام سياسي وامني واقتصادي خاص. المنطقة أ، وتشكل ٣ بالمائة من مساحة الضفة الغربية، وقد توسعت بشكل تدريجي لتصل الى نحو

١٨ بالمائة من مساحة الضفة. ومن الناحية النظرية فالسيطرة في هذه المناطق للسلطة الفلسطينية اما القضايا الامنية فهي من صلاحيات اسرائيل. المنطقة ب، وتبلغ مساحتها نحو ٢١ بالمائة من مساحة الضفة، وتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية القطاعات المدنية اما السيطرة الامنية فهي لاسرائيل.

اما المنطقة ج، فهي المنطقة الالهة وتمتد على مساحة ثلثي الضفة تقريبا وتخضع بقوة الامر الواقع لإسرائيل التي تسيطر على جميع مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والعمرائة وحتى ما هو تحت الارض.. ويتفق الخبراء الاقتصاديون على أن هذه المنطقة هي المفتاح الاساس للتنمية، ولا يمكن الحديث عن اي تنمية حقيقية وقابلة للاستمرار خارج اطار السيطرة الكاملة عليها. وقد اثبتت التجربة، ووفقا لتقرير البنك الدولي عام ٢٠١٤ «ان سيطرة اسرائيل على هذه المنطقة وتحكمها بكل صغيرة وكبيرة حد من امكانيات تطورها وازدهارها اقتصاديا، وباتت بفعل اجراءات الاحتلال اما مغلقة بوجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني، أو متاحة بصعوبة بالغة وبتكلفة مادية باهظة لا تشجع على الاستثمار..»، إذ يقدر الخبراء الاقتصاديون خسائر الفلسطينيين من جراء احتلال هذه المنطقة بنحو ١٠ مليارات دولار سنويا.

هذه الخلاصة ايضا اكدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في شهر أيلول ٢٠١٧ في تقرير له عن المساعدات المقدمة من المنظمة إلى الشعب الفلسطيني. فقد اشار التقرير الى ان استمرار الاحتلال الإسرائيلي يحول دون إحداث تنمية اقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وان الاحتلال العسكري الاسرائيلي للأرض الفلسطينية، وتسببه في خسائر اقتصادية كان له تأثير مدمر على الاقتصاد الفلسطيني. هذا اضافة الى الضرر الذي تحدثه المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على الأرض الفلسطينية، وتأثير تلك المستوطنات على النمو الاقتصادي الفلسطيني، ووقوفها حائلاً أمام فرص تطوير اقتصاد فلسطيني قابل للاستمرار، أو التمتع بأراضٍ متواصلة جغرافياً، تحت سيادة الفلسطينيين

لإدارتها، نتيجة جدار الفصل العنصري والحواجز والإغلاقات المستمرة، خصوصاً في مستوطنات القدس التي تحدث ضرراً جوهرياً في الاقتصاد الفلسطيني.

من هنا تتضح حقيقة الاوهام التي يعلقها البعض على امكانية تحقيق تنمية مستقلة ومستدامة في ظل الوجود المادي للاحتلال.. وهنا يصبح واجباً محاكمة الخطة الاقتصادية التي عرضها مستشار الرئيس الامريكى في «ورشة المنامة الاقتصادية» انطلاقاً من تجاهلها للاحتلال الاسرائيلية وعدم الاشارة اليه بشكل نهائي وايضا امكانية نجاح الخطة في ظل تحكم الاحتلال الاسرائيلي بكل تفاصيل الحياة اليومية في الضفة الغربية.

هذه هي الصورة العامة للمساعدات الدولية التي رغم حجمها الكبير، الا انها ظلت عاجزة عن النهوض بأوضاع الاقتصاد الفلسطيني الذي بات اكثر سوءاً حتى بالمقارنة مع فترة ما قبل التوقيع على اتفاق اوسلو.. وبالتالي، فان الموقف من «ورشة المنامة الاقتصادية» باعتبارها الجانب الاقتصادي من صفقة ترامب - نتنياهو يجب ان يتحدد مقارنة بالتجارب السابقة التي كثرت فيها الوعود وعلقت الآمال لترسو على لا شئ.

إن ما جعل الفلسطينيين بجميع اطيافهم وانتماءاتهم يتوحدون في رفضهم لصفقة ترامب - نتنياهو يعود بجزء كبير منه الى عدم الثقة بعود الولايات المتحدة انطلاقاً من تجاربهم اليومية التي يعيشونها مع هذه السياسة. فبالاضافة الى الانحياز الامريكى الاعمى الى جانب اسرائيل وعدوانها وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني، فان الشعور العام لدى جميع الفلسطينيين انهم لا يستطيعون انتزاع استقلالهم بمنحة من الولايات المتحدة التي كانت شريكا كاملاً في كل فعلته اسرائيل بثروات وخيرات الشعب الفلسطيني طيلة فترة احتلالها للارض الفلسطينية، وليس هناك من فلسطيني واحد يمكن ان يقتنع ان الولايات المتحدة، وهذه الادارة بالتحديد، حريصة على الشعب الفلسطيني وعلى مستقبل زاهر لاجياله، كما جاء في مقدمة الرؤية الاقتصادية المقدمة الى ورشة المنامة..

ونتيجة سياسة النهب المنظم لثروات الشعب الفلسطيني، فقد ورث الشعب الفلسطيني عن الاحتلال الاسرائيلي واقع صعب جدا مثلث بأكثر من ربع قرن من سرقة الموارد الطبيعية وتدمير مبرمج لكل البنى التحتية ولجميع القطاعات الاقتصادية التي باتت عاجزة حتى عن معالجة ما خلفه الاحتلال من اختلالات لا زالت السلطة الفلسطينية تتن تحت وطأتها حتى اليوم. غير ان القيادة الرسمية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية جراء موافقتها على اتفاق باريس الاقتصادي، والذي لم يكن سوى وصفة امريكية لادامة حالة التبعية للاقتصاد الاسرائيلي وتكريس عملية الالحاق الاقتصادي التي تكرست وترسمت بموجب اتفاق اعطى لاسرائيل صلاحيات تمكنت خلالها العبث بمقومات الاقتصاد الفلسطيني.. وطالت هذه الصلاحيات السياسات الضريبية والمالية والنقدية والمصرفية وتحديد اوجه العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي.. وهو الامر الذي قاد لاحقا الى توسيع فجوة التشوهات والاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الفلسطيني لجهة مفاغمة ضعف القدرة الانتاجية في جميع القطاعات الصناعية والزراعية وقطاعات الخدمات كذلك.

وكأن التاريخ يعيد نفسه، لكن هذه المرة مع امل بأن تكون القيادة الرسمية التي تتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية التداعيات السلبية لكل ما افرزه اتفاق اوسلو وعائلته من مآسي يسعى الاميركيون الى تكرارها مرة اخرى. فرغم المكابرة الزائدة لدى البعض بعدم اعترافه بما ارتكبت يده من آثام، او بالحد الادنى اجراء مراجعة بسيطة لمسيرة السنوات الماضية، في شقها السياسي الاقتصادي، الا ان الواقع المعاش يعطي اكثر من اجابة. ومن المفيد هنا التوقف امام بعض الحقائق التاريخية حول ما اقترح من مشاريع وافكار وما تحقق منها في ميدان الواقع..

فبهدف ابراز محاسن وايجابيات الاتفاقيات مع اسرائيل، فقد كان الرهان بأن الجانب الاقتصادي هو الذي سيضمن نجاح الاتفاق وجعله يشق طريقه بين اوساط الشعب الفلسطيني الذي كان بغالبية العظمى يميل نحو معارضة

المسار السياسي الذي انتهجته القيادة الرسمية لمنظمة التحرير، واعدت الوعود بجعل المناطق التي تشرف عليها السلطة الفلسطينية سنغافورة الشرق وتحول هذه المناطق الى مركز تجاري وسياحي في غضون سنوات قليلة.. كما يتحدث كوشنير اليوم. لكن ما هي الاسنوات قليلة فقط حتى بدأت هذه الوعود بالتلاشي، خاصة وان النتائج التي خلص اليها مؤتمر الدول المانحة التي عقد في واشنطن بعد توقيع اتفاق اوسلو لم تكن مشجعة، إذ لم يتم تأمين سوى مبلغ بسيط لم يتجاوز ٢,٢ مليار دولار يتم تقديمه على مدى خمس سنوات، وهذا المبلغ كان يشكل في حينه ١٥ بالمائة من حجم احتياجات الاقتصاد الفلسطيني وفقا للرؤية الفلسطينية التي صاغ عناوينها الدكتور يوسف الصايغ.

ونتيجة للالتزام الامين بوصفات المؤسسات المالية، خاصة البنك الدولي، فقد كانت اولوية الانفاق ليس النهوض بالقطاعات الانتاجية الاساسية، كما اقترحتها الرؤية الفلسطينية لاقتصاد الدولة القادمة، بل تبديد الموارد المالية المتاحة للشعب الفلسطيني بعيدا عن احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي اطار تحكم الاحتلال بكل تفاصيل العملية الاقتصادية، وهذا ما قاد الى تراجع فرص النمو والتطور وتدهورت مستويات المعيشة. وما ضاعف من حدة المشكلة هو تحويل القسم الاكبر من مساعدات الدول المانحة الى تمويل الموازنات الجارية للأجهزة الادارية في السلطة، في ظل سياسة التوسيع المتعمد للجهاز الادارية، والتضخيم المقتعل للجهاز الامنية.. كل هذا، وضع السلطة الفلسطينية امام استحقاق دائم لطرق ابواب الدول المانحة لتمويل النفقات الجارية، على حساب سد الحاجات الأساسية لاعادة بناء البنية التحتية، وتلبية حاجات التنمية الاساسية.

هذه الاشكالات وغيرها من مشكلات خاصة غياب المحاسبة والشفافية وتحول السلطة كلها بيد فرد واستشراء حالة الفوضى والمحسوبية وسياسة الانتفاع اضافة الى العدوان الاسرائيلي المتكرر على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية قاد عمليا الى احجام المستثمرين، فلسطينيون وعربا واجانب عن التوسع في

استثماراتهم نتيجة عدم اطمئنانهم الى استقرار الاوضاع، في ظل ادراك الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي للتدهور المتزايد في بنى الاقتصاد الفلسطيني التي باتت تحتاج الى ورشة شاملة خارج اطار المسار السياسي الذي بدأ مع اتفاق اوسلو عام ١٩٩٣.

ان اي حديث عن نمو اقتصادي محتمل في ظل الاعتماد الكلي على المساعدات الدولية سيقى نموا مؤقتا لا امكانية لاستدامته، كما سيكون نموا ليس الفلسطينيين من سيجددون اتجاهاته وقطاعاته ومناطقه الجغرافية والفئات الاجتماعية التي سوف تستفيد منه، بل المانحين والمقرضين والمستثمرين الذين سيكون لهم الكلمة الفصل في اي تفصيل اقتصادي، وهنا خطورة ان النسبة الاكبر من الخطة الاقتصادية الامريكية هي للمستثمرين (١١ مليار دولار).. وبالتالي فان ما تحدث عنه كوشنير من نسبة نمو مرتفعة يمكن ان يصل اليها الفلسطينيون ستكون نسبة خادعة ومضللة وسوف تتشكل، لو حدثت، بنتيجة الانفاق الحكومي الذي سيعتمد حكما على المساعدات الخارجية.

وتبدو المشكلة اكثر تضليلا عندما تتحدث الخطة الاقتصادية الامريكية عن أن الهدف هو خلق مليون فرصة عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة وتخفيض معدل البطالة من ٣٠ بالمائة الى ما دون ١٠ بالمائة، علما ان نسب البطالة الحالية اكثر بكثير من ٣٠ بالمائة، وتقلص مستوى الفقر بنسبة ٥٠ بالمائة. وقد تصل الخطة فعلا الى تحقيق هذه النتائج بما فيها وصول نسبة النمو الى ١٠ بالمائة، وهي نسبة كبيرة طبعا لم تصلها دول كبرى بما فيها الصين، لكن هذه النتائج لن تكون نتيجة تطور فعلي في القطاعات الاساسية للاقتصاد الفلسطيني، بل نتيجة حجم الاموال التي سيتم ضخها في السوق الفلسطينية، ومع اي اشكالية قد تحصل على ارض الواقع، سواء في السياسة او الاقتصاد، ستعود الاوضاع الى طبيعتها وستتخفف نسب النمو بدرجات قياسية وستتقلص نسب التشغيل وترتفع نسب البطالة ليعود الواقع الاقتصادي اسوأ مما كان عليه قبل ذلك..

ما يؤكد هذه الاستنتاجات هو انه في الوقت التي نتحدث فيه الخطة عن اهداف طموحة يمكن الوصول اليها خلال سنوات لتطبيق الخطة، فان نظرة بسيطة الى حجم الاموال المخصصة للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية تجعلنا على يقين بان الخطة تعطي الاولوية لتحقيق نتائج سريعة على حساب التنمية المستدامة، وهي ليست متحمسة لتطوير بنى الاقتصاد الفلسطيني. فقد خصصت الخطة لتطوير القطاع الصناعي نسبة (٣) بالمائة ونفس النسبة خصصت للقطاع الزراعي، بينما حازت قطاعات النقل والطاقة والمياه والخدمات الرقمية والحوكمة على حصة الاسد (حوالي ١٧ مليار دولار) بينما قطاع التعليم مثلا الذي يعتبر الاساس في اي عملية نهوض فلم تزد النسبة المخصصة لها عن (٧) بالمائة وقطاع تطوير القوى العاملة (١) بالمائة فقط.

لذلك، فان ما تقترحه الخطة الاقتصادية الامريكية ليس سوى مظاهر لتنمية مستقبلية تأخذ الطابع المؤقت فقط دون ان ينعكس ذلك على بنى الاقتصاد الفلسطيني وعلى معيشة الفلسطينيين، ودون ان يكون للفلسطينيين حق التدخل في توجيه الاداء الاقتصادي وتحديد الأولويات وتوزيع عوائد النمو على القطاعات الاكثر حاجة للتطوير كالصناعة والزراعة، وعلى الفئات الاجتماعية الاكثر تهميشا تحقيقا للعدالة الاجتماعية.. ما سيجعل، ليس الاقتصاد الفلسطيني فقط، بل المجتمع بأكمله تحت رحمة الدول المانحة والمقرضين والمستثمرين..

ان الخطة الامريكية إذ تعترف بصعوبة الاوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة وبأزمة طال امدها، فانها تتجاهل الواقع الميداني وتتجاهل اسباب الازمة الحقيقية التي يعيشها الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني بشكل عام وهو الاحتلال وممارساته، وانه من غير المنطقي ان نتحدث عن اي عملية نهوض مستقبلي دون ازالة المعوقات الاساسية التي تحد من امكانية اي تطوير.. لذلك، فان اصرار الادارة الامريكية عن «رؤيا لتمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر ومفعم بالحياة» لا يمكن ان يتحقق في ظل وجود احتلال وعلى خلفية

ان « لا امكانية للتعايش بين التنمية والاحتلال». واي عناوين يمكن الحديث عنها في اطار الواقع الحالي الذي نتحدث عنه الخطة الاقتصادية الامريكية فهو لن يعدو كونه «تحسن ظاهري في مستوى معيشة بعض الفئات الاجتماعية». وهذا هو بالضبط سبب رفض الشعب الفلسطيني ل«ورشة المنامة الاقتصادية» التي انطلقت من فرضية امكانية النجاح في الجانب الاقتصادي من «صفقة ترامب - نتياهو» بمعزل عن تحقيق نتائج سياسية على الارض. هنا تكمن اهمية الدعوة لأن تكون أولوية النضال تتركز على إنهاء الاحتلال اولا وتوفير مقومات الصمود الفعلي للشعب بما اصطلح على تسميته ب «اقتصاد الصمود والمقاومة».

ان المسألة لا تتعلق هنا ب « شطارة» الامريكي وقدرته على استنباط حلول عجز عنها خبراء الاقتصاد الفلسطينيون والعرب وخبراء الامم المتحدة، بل الاساس هو الاقرار بان لا امكانية فعلية لأي تحسن في الاقتصاد الفلسطيني دون العمل على رحيل الوجود المادي للاحتلال، باستيطانه وطرقه الالتفافية وجدار فصله العنصري وحواجزه العسكرية، وكل ما ساهم في تشويه الاقتصاد الفلسطيني واعاق بل دمر عمليات التنمية الطموحة التي وضعت في اوقات سابقة.

فعلى ارضية اتفاق اوسلو، وبدعم من الاتحاد الاوروبي والمؤسسات المالية الدولية، فقد سبق لوزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية وان اعدت مجموعة من الخطط التنموية، وبعضها اشرفت عليه الوكالة الأمريكية للتنمية «USAID»، لكن جميعها باءت بالفشل لحظة التطبيق العملي للاسباب المذكورة سابقا ومنها:

(١) البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني (١٩٩٤-٢٠٠٠)

(٢) خطة التنمية الفلسطينية (١٩٩٨-٢٠٠٠)

(٣) خطة التنمية الفلسطينية (١٩٩٩-٢٠٠٣)

(٤) خطة التنمية متوسطة المدى (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

٥) خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (٢٠٠٨-٢٠١٠)

٦) خطة إعادة تأهيل وإعمار قطاع غزة عام ٢٠٠٩،

٧) خطة التنمية الوطنية الفلسطينية (٢٠١١-٢٠١٣)

ورغم الملاحظات التي يمكن ان تساق على بعض هذه الخطط لجهة التزامها التام بوصفات المؤسسات المالية الدولية وعدم اعطاء الاولوية لقطاعات التعليم والصحة والصناعة والزراعة وتركيزها على الجانب الامني، الا ان اسرائيل عطلت كل هذه الخطط وعملت على تدمير اي امكانية لقيام تنمية حقيقية تنعكس بايجابياتها على كل المجتمع الفلسطيني، ولعل اهم اسباب هذا الفشل هو تحكم اسرائيل بالمنطقة ج التي تعتبر المفتاح الاساسي للتنمية نظرا لما تتميز به من امكانات طبيعية.. ان تجاهل هذه الحقائق من قبل الخطة الاقتصادية الامريكية والقفز فوق اسباب التدهور الاقتصادي الفلسطيني يعني ان هذه الخطة غير معنية بتحقيق نهوض اقتصادي فلسطيني مستقر وثابت.

الخطة الامريكية .. معطيات وأرقام

تسير الخطة باتجاهات ثلاث اطلق عليها اسم «مبادرة» وهي: الاول الاقتصاد اي القطاعات الاقتصادية على اختلافها، الثاني الشعب والمقصود التنمية البشرية وتطوير الموارد البشرية والثالث هو الحكومة اي الحوكمة والحد من الفساد.

الهدف العام للخطة خلال السنوات العشر:

- زيادة الناتج المحلي الفلسطيني بأكثر من ضعفين.
- توفير أكثر من مليون فرصة عمل للفلسطينيين.
- تقليص مستوى البطالة للفلسطينيين إلى ما دون الـ ١٠ بالمئة.
- تقليل نسبة الفقر الى حوالي النصف.
- وكي يتمكن الفلسطينيون من تحقيق نتائج الخطة، فهي تقترح: بناء البنية التحتية الأساسية، إنشاء ممر بين الضفة الغربية وغزة، تفعيل نمو القطاع الخاص، تعزيز التنمية والتكامل في المنطقة.

ان المبالغ المعلنة في الخطة والبالغة نحو (٥٠) مليار دولار تمتد لعشرة اعوام وهي موزعة على الاراضي الفلسطينية المحتلة (٢٧,٨ مليار دولار امريكي)، مصر (٩ مليارات دولار)، الاردن (٧,٥ مليار دولار) ولبنان (٦ مليارات دولار). وهذا التوزيع هو فقط نظري ومجرد عصفير على الشجرة وليست موجودة في الصندوق الذي تقترحه الخطة للاشراف على تنفيذ ومتابعة كل المشروعات، وهي بالتالي ليست كالموازنة العامة، بل مجرد اقتراحات بمشروعات ستعمل الادارة

الامريكية على تأمين تكاليفها من خلال مؤتمرات لدول مانحة..

وترى الخطة ان النفقات الاجمالية للمشاريع المقترحة سيتم تأمينها من خلال ثلاثة مصادر: مساعدات ومنح تقدمها الدول المانحة وتبلغ قيمتها (١٥ مليار دولار)، قروض مدعومة من دول ومؤسسات مالية اقليمية ودولية بقيمة (٢٥ مليار دولار)، ونحو (١١ مليار دولار) تأتي عبر القطاع الخاص اي المستثمرون.

رغم ان الخطة تستهدف الصفة الغربية وقطاع غزة، الا انها خصصت بعض المشاريع التنموية لصالح دول الجوار. وقد بلغ العدد الاجمالي للمشاريع المقترحة (١٧٩) مشروعاً منها (١٤٧) مشروعاً في الضفة الغربية وغزة و(١٥) في الأردن و(١٢) في مصر و(٥) في لبنان.

وتتوزع المشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة على قطاعات البنية التحتية، المياه، الكهرباء، الاتصالات ومنشآت سياحية وطبية وغيرها.. وهي الآتي:

حجم ونسبة التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الضفة وغزه

النسبة المئوية	المبلغ المقترح بملايين الدولارات	القطاع
٢٤	٦٥٦٢	النقل
٩	٢٥٩٣	الطاقة
١٠	٢٦٢٥	الخدمات الرقمية
٨	٢٣٢٢	المياه
١٢	٣٣٣٠	الحكومة والإصلاح
٧	١٨٩٥	التعليم
٥	١٤٥٠	السياحة
٥	١٤٥٠	الموارد الطبيعية

٥	١٣٢٠	الخدمات الصحية
٤	١٠٠٠	ملكية البيوت
٣	٩١٠	الزراعة
٣	٨٧٥	الصناعة
٢	٦٣٠	جودة الحياة
٢	٥٦٠	تطوير قطاع الأعمال
١	٣٤٥	تطوير القوى العاملة
١٠٠	٢٧٨١٣	المجموع

ان مبلغ (٥٠ مليار دولار امريكي)، قد يبدو للوهلة الاولى مبلغا كبيرا وبامكانه تحقيق ثورة في مجال النهوض بالاوضاع الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة ولثلاثة دول عربية، بينما الحقيقة هي عكس ذلك. وهذا ما يتضح من خلال استعراض اللوحة التالية:

ان الحد الاقصى الذي خرجت به «ورشة المناامة الاقتصادية» هو ٥٠ مليار دولار ستوزع على التالي:

- نحو ٢٧,٨ مليار دولار ستخصص للضفة الغربية وقطاع غزة وعلى مدى عشر سنوات، اي ما معدله ٢,٧ مليار دولار سنويا.. وبحساب بسيط للمبالغ المخصصة للفلسطينيين نخرج بالتالي: ان كل ما سيحصلوا عليه من المنح والمساعدات الدولية لن يزيد عن (٨٠٠ مليون دولار امريكي سنويا) مقارنة مع (١,٣ مليار دولار سنويا) كقروض مدعومة و نحو (٦٠٠ الف دولار) كاستثمارات من قبل القطاع الخاص.

توزيع المشاريع على الاطراف الاربعة:

الدولة	المبلغ المقترح/ ملايين الدولارات
الاردن	٧٣٦٥
مصر	٩١٦٧
لبنان	٦٣٢٥
الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٧٨١٣
المجموع	٥.٦٧٠

مصادر التمويل على امتداد الاعوام العشرة:

السنوات					المجموع	
١٠ - ٩	٨ - ٧	٦ - ٥	٤ - ٣	٢ - ١		
٩٧١	١,٩٦٦	٣٢٨٢	٣٢٨٢	٣٢٨٢	١٣٣٨٠	المنح
٣٠٨٦	٦١٢٠	٧٣٥٥	٧٠٥٥	٢٠٧٠	٢٥٦٨٩	القروض المدعومة
١٦٠٢	٢٥٦٢	٣٢١٠	٣٣٦٩	٨٥٧	١١٦٠٠	القطاع الخاص
٥٦٦٢	١٠٦٤٨	١٣٨٤٥	١٤٣٠٦	٦٢٠٩	٥٠٦٦٩	المجموع

في قراءة هذه الأرقام يمكن الاستنتاج ان ما يقترحه الامريكيون هو ليس انجازا بقدر ما هو اكاذيب وتضليل مفضوح. ولأخذ مثالا بسيطا على ذلك: رغم الانخفاض الكبير في قيمة المساعدات الدولية من نحو ملياري دولار عام ٢٠٠٨ الى نحو ٧٢٠ مليون دولار عام ٢٠١٧، فان هذه المساعدات تبقى اكبر بكثير من المبالغ التي تقترحها الخطة الامريكية، اضع الى ذلك خسائر الاقتصاد الفلسطيني بنتيجة السياسات الاسرائيلية والتي تبلغ عشرات المليارات من الدولارات سواء بسبب القيود او نتيجة وجود المستوطنات وانتشار الحواجز والمواقع العسكرية والتي تحد جميعها من قدرة الفلسطينيين على استثمار ارضهم

بالشكل الجيد.

لقد اعلن وزراء المال العرب في اجتماعهم الاخير الذي عقد في حزيران ٢٠١٩ التزامهم بتوفير شبكة امان مالية لدعم موازنة السلطة الفلسطينية بمبلغ (١٠٠ مليون دولار شهريا) اي ما يوازي (١,٢ مليار دولار سنويا)، اي ان هذه المبالغ هي اعلى بكثير مما تقترحه الادارة الامريكية على الفلسطينيين بحصولهم على الاموال مقابل التنازل عن حقوقهم الوطنية.

وفي مجال القروض فان تقترحه الخطة هو اقل بكثير من حجم القروض الممنوحة للفلسطينيين من قبل البنوك الفلسطينية، صحيح ان هذه القروض كانت ذات طبيعة استهلاكية ولأهداف سياسية واضحة، الا انه بالامكان توجيه هذه القروض باتجاه مشاريع منتجة لو امتلكت السلطة الفلسطينية القدرة على تحديد اوجه التنمية دون تدخلات خارجية. وقد بلغت قيمة هذه القروض عام ٢٠١٧ نحو (٨ مليار دولار)، اي اكثر بكثير مما تقترحه الخطة..

اما الحديث عن الاستثمارات فهذا امر برسم الاحتلال الاسرائيلي الذي يمنع على رجال الاعمال الفلسطينيين الاستثمار في الضفة الغربية دون موافقة مسبقة منه، وبالتالي لا يمكن الحديث عن الاستثمار دون خلق بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مستقرة، فالاستثمار لا يمكن ان يحيا الا في ظل استقرار سيبقى مفقودا طالما استمر الاحتلال الاسرائيلي، واي كلام غير ذلك سيبقى تكرر لعمليات استثمارية فاشلة لم تقد سوى الى هروب الرساميل الوطنية والاجنبية باتجاه مناطق اكثر استقرارا..

اما بالنسبة الى الدول الثلاث الشريكة في ال (٥٠ مليار)، فان المقترح ليس بذات المبالغ التي يمكنها تحسين وتطوير الواقع الاقتصادي في تلك الدول. فبالنسبة لمصر مثلا فانها تتلقى حاليا مساعدات امريكية ما زالت متواصلة منذ توقيعها اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، وتبلغ قيمتها السنوية نحو (٢,١ مليار

دولار)، منها ٨١٥ مليون دولار معونة اقتصادية. وقد تلقت مصر مساعدات امريكية حوالي ٧١,٤٥ مليار دولار بين عامي ١٩٧٩ و ٢٠١٣. لذلك فان مبلغ (٩ مليارات دولار امريكي) اي ما معدله (٩٠٠ مليون دولار سنويا) ليس بالمبلغ الذي يمكنه ان يحدث تحولا على مستوى النهوض بالاقتصاد المصري مقارنة بديون خارجية وداخلية تزيد عن (٣٠٠) مليار دولار امريكي.

اما الاردن فان الحجم الاجمالي للدين العام يزيد عن (٩٠) مليار دولار، وما هو مخصص للاردن يبقى هزيلا مقارنة بالازمة الاقتصادية التي يعيشها الاردن، بل وايضا التداعيات الاقتصادية لتوطين مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على ارضه، وفقا لما يقترحه الامريكيون. فما هو مقترح للاردن في اطار الخطة هو (٧٥٠ مليون دولار سنويا) بالمقارنة مع مبلغ (٦,٣٧٥ مليار دولار) كانت الولايات المتحدة قد التزمت بتقديمها للاردن للاعوام (٢٠١٨ - ٢٠٢٢) اي بمعدل (١,٢٧٥ مليار دولار سنويا) وفقا لمذكرة تفاهم بين المملكة والولايات المتحدة عام ٢٠١٧..

وبالنسبة الى لبنان، فقد تلقى عام ٢٠١٦ مساعدات متعلقة بالجوانب التنموية بلغت نحو (٤٠٠ مليون دولار امريكي)، كما تلقى عام ٢٠١٧ مساعدات عسكرية بلغت نحو (٢٠٠ مليون دولار). لذلك، وخارج اطار الخصوصية السياسية والديمغرافية التي يتميز فيها بلد كلبنان، فان مبلغ (٦٠٠ مليون دولار امريكي سنويا) لن يكون مبلغا مغريا لدخول لبنان في هذا المزاد لا من حيث معالجة ازمته الاقتصادية او التخفيف من حجم الدين العام ناهيك عن تداعيات مسألة التوطين وما ترتبه من نفقات وازمات..

ان كل ما طرحته الخطة الاقتصادية الامريكية من افكار ومشاريع ليست فقط عصفير على الشجرة، بل ان بعضها مثلا لم يتم تداوله مع الاسرائيليين الذي اكدوا رفضهم لهم، ونقصد بذلك الممر البري المقترح والذي جاء تحت مسمى الربط بين الضفة وغزه. والجميع يعلم اين يمكن ان تتحاز الادارة الامريكية اذا

ما وقع اي خلاف بين اسرائيل والفلسطينيين. فاذا كانت اسرائيل، وكما جاء على لسان اكثر من مسؤول، غير موافقة على فكرة ربط غزة بالضفة لدرجة وصف بعضهم للفكرة أنها «تشكل تهديدا مباشرا وتمس بأمن إسرائيل»، فان كل بنود الخطة الامريكية التي تقوم على مشروع الربط هذا تصبح بلا معنى.. ويعلم الامريكيون ان هذا المشروع سبق للاوروبيين وان طرحوا مثله في وقت سابق لكنه لم ير النور بسبب رفضه بشكل كامل من قبل اسرائيل.. حيث هدف المشروع الاوروبي الذي تمت صياغته خلال الاعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٧ الى خلق بنية تحتية تربط مدن الضفة الغربية بعضها ببعض ومع قطاع غزة، بما فيها المناطق «ج» الخاضعة لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي.

والملفت ان الاعلام الاسرائيلي يهتم كثير لفشل او نجاح الخطة الاقتصادية بقدر ما ركز على نجاح هام قد تحقق في مجال آخر ليس الاقتصاد وهو مجال التطبيع الواسع مع عدد من السياسيين ورجال اعمال عرب، اضافة الى تباهي الاعلام الاسرائيلي ببث رسائله على الهواء مباشرة من امام وداخل القصور الملكية فمن امام شواطئ المنامة والتباهي بالحصول على التأشيرات بكل سهولة.. وهناك من يقول، وقد يكون على حق، بأن الادارة الامريكية كانت تعلم صعوبة النجاح في الشق الاقتصادي، لذلك سعت الى التعويض عن هذا الفشل بنجاحات باهرة في مجال التطبيع..

ان الافكار مضللة او كاذبة لا مكان لتطبيقها يؤكد صحة الموقف الموحد الذي تبناه الشعب الفلسطيني بمختلف اطيافه وتحت شعار «الوطن ليس للبيع»، وإن السلام الحقيقي الذي من شأنه أن يوفر الإزدهار للشعب الفلسطيني، وللمنطقة، هو السلام الذي يقوم على تلبية الحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين وإعادة النظر برؤية قصيري النظر للواقع القائم والإعتراف بأن سبب تدمير الإقتصاد الفلسطيني وتعطيل التنمية والإضطرابات في الضفة الغربية وقطاع غزة هو الإحتلال الإسرائيلي، وأن لا حل إقتصادياً أو سياسياً من شأنه أن يفتح صفحة

جديدة في المنطقة إلا برحيل الإحتلال والإستيطان. وبالتالي فاذا كانت الادارة الامريكية حريصة على «تمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر ومفعم بالحوية، وحريصة ايضا على ان يواصل الشعب الفلسطيني مسعاہ التاريخي لتحقيق تطلعاته الوطنية وبناء مستقبل أفضل لابنائہ»، كنا نقول مقدمة الرؤية الإقتصادية الامريكية، فإن أقصر الطرق لتحقيق ذلك هو مساعدة هذا الشعب على انهاء الإحتلال وتمكينه من رسم حاضرہ ومستقبله السياسي والاقتصادي بعيدا عن منطق التبعية والوصاية التي اعتدناها في سياسات الادارات الامريكية المتعاقبة.

بيروت / تموز ٢٠١٩

إصدارات سلسلة «كراسات ملف»

- ١- قراءات في مشروع دستور دولة فلسطين
- ٢- جدار الضم والفصل العنصري
- ٣- الظل والصدى.. قراءة في وثيقة جنيف - البحر الميت
- ٤- قراءة في الحكومات الفلسطينية
- ٥- اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة
- ٦- فلسطين في الأمم المتحدة.. ٢٩/١١/٢٠١٢
- ٧- المشروع الفلسطيني - العربي إلى مجلس الأمن.. ٢٩/١٢/٢٠١٤
- ٨- في حال الدولة المدينة
- ٩- الأونروا : وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للموامة والتوطين
- ١٠- الإنتفاضة الثانية.. والبنديقية
- ١١- الإستيطان في قرارات مجلس الأمن
- ١٢- القضية الوطنية في زمن الإضطراب الإقليمي..
- ١٣- أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية (موضوعات)
- ١٤- في وهج إنتفاضة القدس والأقصى.. المفاوضات، الإنقسام، حال الديمقراطية الفلسطينية
- ١٥- في ذكراه المؤتوية.. وعد بلفور في مدار سايكس _ بيكو
- ١٦- إتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) .. برنامج العمل الوطني والاجتماعي
- ١٧- نايف حواتمة.. قضايا وحوارات فكرية وسياسية
- ١٨- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان والسياسات الرسمية
- ١٩- كي نستعيد عناصر القوة الفلسطينية

٢٠- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين / المؤتمر الوطني العام السابع ٢٠١٨

التقرير السياسي

٢١- في مواجهة صفقة القرن..

٢٢ - الحوار الفلسطيني في موسكو

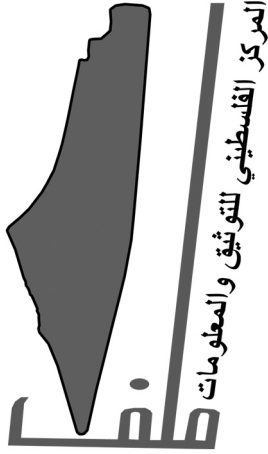
٢٣ - في المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي

٢٤- ٨ آذار .. يوم المرأة العالمي

٢٥- ٤ مساهمات في الوضع الفلسطيني الراهن..

٢٦ - برنامج العمل الوطني والإجتماعي/ إقليم سوريا

٢٧- ورشة المنامة والمقدمات الاقتصادية لصفقة القرن.. أوصلو نموذجاً!



السعر: 5 دولار أو ما يعادلها .